

دروس عمولات اليمامة

عبد الباري عطوان: فاجأت صحيفة الغارديان اليومية البريطانية ومحطة تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) العالم بأسره بنشرهما تفاصيل الرشاوى والعمولات التي تلقاها الامير بندر بن سلطان السفير السعودي السابق في واشنطن، وأمين عام مجلس الامن القومي السعودي في اطار صفقة اسلحة اليمامة التي اشتراها الحكومة السعودية من بريطانيا وبلغت قيمتها 43 مليار جنيه استرليني اي ما يعادل ثمانين مليار دولار وتضمنت شراء طائرات تورنيدو و هوك .

التفاصيل حول كيفية دفع هذه العمولات والرشاوي عديدة، وباتت معروفة، وربما تتضح بشكل افضل، وبالصوت والمصورة، عندما تذيع الـ بي.بي.سي برنامجها المتفاصل الذي يتضمن ثمرة التحقيقات وال اللقاءات لمعرفة الحقيقة، ولكن ما هو غير معروف، للقارئ العربي على الاقل، الجهة التي تقف خلف هذا الكشف، وتسريب المعلومات الى الاعلام، والاسباب التي دفعت الي ذلك.

قبل الاجابة علي هذا السؤال لا بد من العودة الى الوراء قليلا، وبالتحديد الى تدخل توني بلير رئيس وزراء بريطانيا شخصيا، وايقاوه التحقيقات التي كانت تجريها لجنة قضائية مستقلة في الصفقة وعمولاتها، بعد تهديد المملكة العربية السعودية بقطع علاقتها مع بريطانيا، وايقااف تعاونها في الحرب علي الارهاب، والانسحاب من صفقة اسلحة جديدة تعتمد شراءها من بريطانيا تبلغ قيمتها الاجمالية سبعين مليار دولار وتضم طائرات يورو فايتير الحديثة.

توني بلير الذي سيغادر منصبه بعد اسبوعين تقريبا، قال انه يتحمل مسؤولية اتخاذ هذا القرار شخصيا، لأن الاستمرار في التحقيقات سيؤدي الي كشف نتائج تهدد الامن القومي البريطاني، وتلحق ضررا بالعلاقات مع دولة حليفة شاركت بفاعلية في الحربين علي الارهاب والعراق.

قرار بلير هذا اثار حالة من الاستياء في الاوساط السياسية والقضائية البريطانية، وشكل احراجا للقيم

الديمقراطية الغربية، وكان بمثابة القشة التي قصمت ظهر بغير المؤسسة البريطانية الحاكمة التي هي اعلي من بلير، وت تكون من مجموعة معقدة من الحكماء في مجالات الاقتصاد والفكر والسياسة والقضاء، وتعتبر حارسة فعلية للنظام السياسي، وحکما يضبط ايقاعه، واقرب شبه لها في العالم الثالث هو المؤسسة العسكرية في تركيا.

هذه المؤسسة شعرت ان بلير اساء لها، وتجاوز كل الخطوط الحمراء، وتعدي علي المؤسسة القضائية، واخترق مبدأ الفصل بين السلطات، ولهذا كان يجب ان يعاقب وهو داخل السلطة، وليس بعد ان يغادرها، حتى يخرج منها ذليلا منبودا فاقدا اي مصداقية داخلية او خارجية.

فالاسرار التي نشرتها الصحف البريطانية جاءت في الغالب من لجنة التحقيقات التي قمعها بلير، او جهات قريبة منها، او مصادر من داخل وزارة الدفاع البريطانية، او الاثنين معا. لأن القضاء البريطاني لا يتسامح في نشر اي معلومات كهذه لا تستند الي وثائق دامغة. وقد اخذ الامير بندر نفسه صحيفة الغارديان الى القضاء قبل عشر سنوات عندما لمحت مجرد التلميح الي مسألة العمولات والرشاوي ودوره فيها واجبرها على الاعتذار في مصدر صفتها الاولى، لانها لم تملك الوثائق التي تؤكد مزاعمها في حينه.

المؤسسة البريطانية ارادت ان توجه صفة الى توني بلير والنائب العام الذي سانده بفتاوى قانونية تمنع الاستمرار في التحقيقات. وكأنها حرصت ان تقول له انت اردت اخفاء اسماء اصدقائك في المملكة العربية السعودية المتورطين في العمولات، ومنع نشر حجم الاموال المدفوعة (مليارين ونصف المليار دولار فقط للامير بندر) ها نحن نسربيها للصحافة ونشرها امام الرأي العام البريطاني، فسمعة القضاء ومصداقيته واستقلاليته اهم من عشرات المليارات تدخل جيوب المساهمين في شركة الاسلحة ومصالحها، مثلما هي اهم من بضعة آلاف من الوظائف يتم ايجادها للعاطلين عن العمل في بريطانيا.

ومن هنا فاننا نعتقد ان كرة الثلج قد بدأت في التدحرج، فبالامس كشفت الصحف البريطانية عن احتمال التحقيق مع النائب البريطاني العام غولدميث بتهمة اخفاء الحقائق وعرقلة سير القضاء، ولن نستغرب اذا ما بدأنا نقرأ في الايام القليلة المقبلة اسماء متورطين آخرين من داخل الأسرة الحاكمة في السعودية او خارجها من الذين تورطوا بطريقة او بأخرى في صفقة العمولات هذه.

هذه الفضيحة مست ببريطانيا في نقطة حساسة جدا، في مركز تجمع عصبها الديمقراطي، ونخاع هيبتها القضائية، فهي لا يمكن ان تستمر في وقف التحقيقات في صفقة فساد بحجة الدفاع عن امنها ومصالحها، وتعطي محاضرات في الوقت نفسه عن الفضيلة والشفافية والحفاظ على المال العام للقادة في العالم

الثالث، وخاصة في القارة الافريقية، ولهذا كان لا بد من انقاد شرف المؤسسة البريطانية وقيمها بهذه الطريقة الحاسمة وغير المسبوقة.

دروس كثيرة يمكن استخلاصها من نقطة التحول الاساسية هذه في صفات الفساد في العالم العربي على وجه الخصوص، ابرزها ان الزمن الذي كان يعقد فيه الحكام العرب صفقات اسلحة من اجل العمولات فقط قدولي الى غير رجعة، فلا حصانة بعد اليوم لاي مسؤول يحاول نهب المال العام، لأن الحقائق ستظهر ولو بعد عشرين عاماً، مثلما حدث مع صفقة اليمامة هذه.

المؤلم انه رغم الایجابيات الكثيرة للكشف عن صفقة العمولات هذه، فان السلبية الاخطر تتمثل في ارتباط اسم العرب بالفساد والرشاوي والعمولات ونهب المال العام، واستخدام سلاح المال والنفط لافساد المؤسسات القضائية للدول الاخرى.

الحكومة السعودية ربما تعتبر ما ينشره الاعلام البريطاني حول رشاوى صفقة اليمامة جزءاً من الحملات الصهيونية ضد المملكة مثلما جرت العادة، او تذهب الي ما هو ابعد من ذلك وتسحب سفيرها من بريطانيا، او تلغي صفقة طائرات يوروفايتر انتقاماً. ولكن هذا لن يغير كثيراً من الحقيقة، وربما يرتد عكسياً عليها، ويزيد من الخسائر بدلاً من ان يقللها.

يسجل للاعلام البريطاني، ورغم بعض تحفظنا علي بعضه، وتغطياته لهمومنا وقضاياانا، انه انتصر للحقيقة، ووقف الي جانب مصالح مواطنيه، ولم يساوم علي قيم العدالة والشفافية والحربيات وسيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات، ونأمل ان يأتي اليوم الذي يرتفع فيه اعلامنا العربي الي هذا المستوى من المسؤولية المهنية والاخلاقية.